العدالة المكانية

مقدمة موجزة عن العدالة المكانية

https://just-city.org/wp-content/uploads/2025/10/INTROSJ-1.pdf

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

يُعد "مركز المدينة العادلة (Centre for the Just City) "مبادرة بحثية وتعليمية وتفاعلية، تتخذ من كلية الهندسة المعمارية والبيئة المبنية (قسم التخطيط العمراني) في جامعة "تي يو دلفت (TU Delft) " مقراً لها. يدير المركز كل من الدكتور روبرتو روكو والدكتورة كارولين نيوتن، ويعمل كمنصة عابرة للتخصصات مكرسة لاستكشاف التقاطعات بين العدالة المكانية، والديمقراطية، والاستدامة في مجالي التخطيط والتصميم العمراني. تتمثل رسالة المركز في تعزيز فهم الكيفية التي يمكن بها للتخطيط المكاني، والتصميم، والحوكمة، الإسهام في بناء مستقبل عمراني أكثر إنصافاً وشمولاً واستدامة. وينجز المركز مهامه من خلال مزيج من البحث الأكاديمي، والتدريس، والمشاركة المجتمعية، وغالباً ما يتم ذلك بالتعاون مع شركاء دوليين من جامعات، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حكومية. لمزيد من المعلومات https://just-city.org :

تشمل أنشطته الرئيسية ما يلي:

البحث: تطوير أبحاث نقدية وتطبيقية حول العدالة المكانية، والحوكمة الديمقراطية، والمنافع العامة، والتي ترتبط غالباً بمشاريع أوروبية وعالمية مثل "UP2030" و"AMBITION" .

التعليم: تنظيم ورش عمل، ومدارس صيفية، ومقررات أكاديمية - مثل مقرر "التخطيط والتصميم من أجل المدينة العادلة" - تهدف إلى تدريب الطلاب والمهنيين على معالجة قضايا العدالة من خلال التصميم والحوكمة.

المشاركة المجتمعية: تنظيم فعاليات مثل سلسلة "بيان المدينة العادلة(Manifesto for the Just City) "، التي تجمع الممارسين والأكاديميين والنشطاء لمناقشة وصياغة مبادئ العدالة المكانية وتطبيقها على أرض الواقع.

ومن خلال هذه الأنشطة، يرسخ "مركز المدينة العادلة" مكانته كمركز أكاديمي نقدي ومختبر تعاوني لإعادة التفكير في كيفية تخطيط المدن وتصميمها وإدارتها، بما يضمن تعزيز الكرامة الإنسانية، والرفاه الجماعي، والمسؤولية البيئية.

على الرغم من أن هذا التعبير قد يبدو غير مألوف للوهلة الأولى، إلا **أن «العدالة المكانية» تمثل وسيلة لفهم العدالة الاجتماعية من منظور مكاني أو إقليمي**. وهي تستند إلى رؤية أنطولوجية تعد المكان نتاجاً للعلاقات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته عنصراً مُشكِّلاً لها. وبعبارة أخرى، فإن الترتيبات المكانية والتكوينات الإقليمية تُشكِّل العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتشكّل هي أيضاً بفعل هذه العمليات في آنٍ واحد. وبناءً على ذلك، يؤدي التنظيم المكاني للمدن والأقاليم والمناطق دوراً فاعلاً في خلق التفاوت أو الحد منه. يُعد إدوارد سوجا (2010) أحد أوائل وأكثر المدافعين تأثيرًا عن هذا المفهوم؛ إذ يؤكد أن العدالة المكانية: » تسعى إلى تعزيز أشكال أكثر تقدمية وتشاركية من السياسة الديمقراطية والنشاط الاجتماعي، وتقديم أفكار جديدة حول كيفية حشد والحفاظ على تحالفات متماسكة واتحادات إقليمية للنشطاء الاجتماعيين على المستوى القاعدي. فالعدالة المكانية، بهذا المعنى، ليست بديلاً عن العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من أشكال العدالة، بل هي وسيلة للنظر إلى العدالة من منظور مكاني نقدي» (سوجا، 2010، ص 60).

تمثلت الحجة الرئيسية لسوجا في أن مكانية العدالة (أو غيابها) تؤثر على المجتمع والحياة الاجتماعية، تماماً كما تشكّل العمليات الاجتماعية جغرافية العدالة (أو غيابها) (سوجا، 2010، ص 5). وهذا التكوين المتبادل بين المكان والمجتمع يجعل من العدالة المكانية بُعداً ضرورياً لأي تصور أوسع للعدالة. ينبع هذا الفهم للعدالة من تحول أنطولوجي في العلوم الاجتماعية، ينظر إلى المكان كونه بُعداً فاعلاً ومكوّناً للحياة الاجتماعية. ويستند هذا الطرح إلى أفكار هنري لوفيفر، الذي جادل في عمله الجوهري «إنتاج المكان» (لوفيفر، 1974) بأن المكان يُنتج اجتماعياً من خلال التفاعل بين الممارسات المكانية، والتمثيلات، والتجارب المعاشة. وقد طوّر هذا التصور لاحقاً مفكرون مثل دورين ماسي (2005)، التي وصفت المكان كبناء ديناميكي وعلاقاتي تشكّله القوى والحركة والترابط، وكذلك إدوارد سوجا (سوجا، 1989، 2010)، الذي طرح مفهوم «التحول المكاني»: وهو الإدراك بأن المكانية عنصر جوهري لفهم العلاقات الاجتماعية، والعدالة، وتنظيم السلطة.

وفي هذا السياق، تبرز العدالة المكانية كبحثٍ في كيفية قيام الترتيبات المكانية بعكس التفاوتات الاجتماعية وإعادة إنتاجها في آنٍ واحد، وكيف يمكن إعادة التشكيل لتمكين أشكال أكثر عدالة وديمقراطية للتعايش. تظل العدالة الاجتماعية واحدة من أكبر التحديات العالمية في عصرنا الحالي. فالتفاوت المتزايد يؤدي إلى تآكل نسيج المجتمعات، ويقوض الثقة في الحكومات، ويغذي العنف والتطرف، ويزعزع الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية (Piketty, 2014; Wilkinson & Pickett, 2019) . كما أن اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والفصل المكاني، وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى المنافع العامة؛ كلها عوامل تهدد الاستدامة الحضرية، وذلك عند فهم الاستدامة بمفهومها الشامل الذي يغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وكما ذكر جون رولز في كتابه الشهير "نظرية في العدالة "(1971) : "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، تماماً كما تُعد الحقيقة الفضيلة الأولى لأنظمة الفكر. لذا، فإن أي نظرية- مهما بلغت من الأناقة والإيجاز - يجب رفضها أو مراجعتها إذا كانت تفتقر إلى الحقيقة؛ وبالمثل، فإن القوانين والمؤسسات -مهما بلغت كفاءتها وحسن تنظيمها- يجب إصلاحها أو إلغاؤها إذا كانت غير عادلة» (رولز، 1971، ص 3).

وعليه، لا يمكن **تقييم الحوكمة الحضرية والإقليمية** بناءً على الكفاءة أو المخرجات الاقتصادية فحسب؛ بل يجب تقييمها أيضاً من حيث كيفية توزيعها لأعباء الحياة الجماعية ومنافعها. وعندما ندرس تجليات العدالة في الحيز المكاني، وكيف تساهم الأشكال الحضرية والبنية التحتية واستخدامات الأراضي في إعادة إنتاج الامتيازات أو الإقصاء، يصبح مصطلح «العدالة المكانية» مفهوماً لا غنى عنه. استناداً إلى الأدبيات المذكورة وغيرها، يُصاغ مفهوم العدالة المكانية هنا من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة:

1- العدالة التوزيعية: وتتعلق بالتوزيع المكاني لأعباء ومنافع التفاعل البشري داخل المدن والمجتمعات.

2- العدالة الإجرائية: وتتعلق بمدى نزاهة عمليات صنع القرار والحوكمة التي تشكّل البيئة العمرانية.

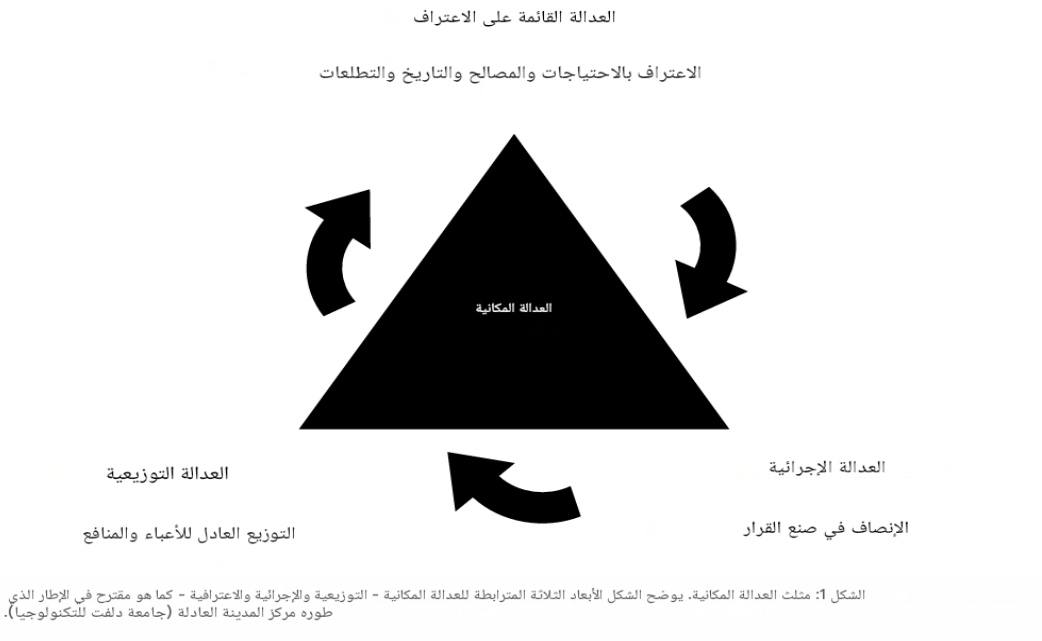
3- عدالة الاعتراف: وتتعلق بالاعتراف بالهويات الفردية والجماعية -بما تشمله من تجارب ومسارات وتعبيرات ثقافية- واحترامها، وهو ما يحدد مدى الاندماج أو التهميش.

تشكّل هذه الأبعاد الثلاثة إطاراً تحليلياً ومعيارياً موحداً لفهم الكيفية التي يؤدي بها الحيز المكاني دور الوسيط في تحقيق العدالة.

العدالة التوزيعية

تُعنى العدالة المكانية التوزيعية بكيفية توزيع أعباء الحياة الجماعية ومنافعها جغرافياً. وتتحقق هذه العدالة من خلال التخصيص العادل للمنافع العامة والمرافق والموارد والخدمات، وضمان تكافؤ الفرص في

الوصول إليها عبر المدينة أو الإقليم. وعادةً ما تتحقق العدالة المكانية التوزيعية من خلال التخطيط المكاني، وسياسات الأراضي، والاستثمار في البنية التحتية. وهي التي تحدد كيفية تخصيص الموارد والفرص والخصائص البيئية، وكيفية الوصول إليها عبر مختلف الأقاليم. **وتُشكّل هذه الآليات جغرافية الحياة اليومية**: أماكن سكن الناس، وأماكن عملهم واستهلاكهم، وطرق تنقلهم، والخدمات التي يمكنهم الوصول إليها؛ مما يؤثر بالتالي على الحراك الاجتماعي والرفاه(Fainstein, 2010; Harvey, 2012) .



الشكل 1: مثلث العدالة المكانية. يوضح الشكل الأبعاد الثلاثة المترابطة للعدالة المكانية - التوزيعية والإجرائية والاعترافية - كما هو مقترح في الإطار الذي طوره مركز المدينة العادلة (جامعة دلفت للتكنولوجيا).

إن قرارات التخطيط والحوكمة المتعلقة بالإسكان، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساحات العامة، تنطوي حتماً على خيارات توزيعية، سواء كانت صريحة أو ضمنية. وتلعب لوائح تقسيم المناطق (Zoning regulations)، والتحويلات المالية، وأولويات الاستثمار دوراً في تحديد من يستفيد من التنمية الحضرية ومن يتحمل تكاليفها(Marcuse, 2009) . وعندما تُحابي هذه القرارات المكانية -بشكل منهجي- مناطق أو فئات سكانية بعينها، وغالباً ما يكون ذلك على أسس تتعلق بالطبقة الاجتماعية أو العرق أو المواطنة، فإنها تعيد إنتاج الظلم الهيكلي وتعمّق التفاوت المكاني. في المقابل، تُعد المدينة التي تتسم بالعدالة التوزيعية تلك التي تُوجَّه فيها السياسات والتصاميم المكانية نحو توفير عادل للمنافع العامة وإعادة توزيع ديمقراطية للفرص المكانية. وهذا يتطلب إدراك أن العدالة لا تتحقق من خلال المعاملة المتساوية فحسب، بل عبر ترتيبات منصفة تعالج أوجه الحرمان التاريخية وتأخذ في الحسبان الاحتياجات المتنوعة داخل النسيج الحضري . (Young, 1990)

ومع تزايد إدراك البشر لاعتمادهم المتبادل على أنظمة الكوكب، تتقاطع العدالة المكانية التوزيعية مع العدالة البيئية؛ وهي المبدأ الذي ينص على ضرورة معاملة جميع الأفراد والمجتمعات بإنصاف فيما يتعلق بتوزيع المنافع والأعباء البيئية، بغض النظر عن العرق أو الدخل أو الخلفية الاجتماعية (Bullard, 2000; Schlosberg, 2007) . وقد ظهر مفهوم العدالة البيئية لمواجهة تعرض الفئات المهمشة -بشكل غير متناسب- للمخاطر البيئية، ولتعزيز مستقبل مستدام وشامل للجميع. غير أن العدالة المكانية تمتد إلى ما هو أبعد من العدالة البيئية. يوفر هذا الطرح إطاراً أوسع لتحليل الكيفية التي تُوزّع بها الترتيبات المكانية -لا

المخاطر البيئية فحسب، بل أيضاً الفرص الاجتماعية- مثل فرص الحصول على السكن، ووسائل النقل، والتعليم، والمساحات العامة، وغيرها. فعلى سبيل المثال، يؤدي التمركز غير المتكافئ للثروة والبنية التحتية في مناطق محددة من مدن مثل لندن أو بانكوك أو ساو باولو إلى تكريس مزايا هيكلية لصالح فئات معينة، بينما يهمش فئات أخرى (Fainstein, 2010; Harvey, 2012). ومن ثم، تقتضي "العدالة المكانية" أن يعمل التخطيط والتصميم الحضري على معالجة الجغرافيات الهيكلية لعدم المساواة، بدلاً من التعامل مع المكان كونه "مسرحاً" محايداً للحياة الاجتماعية.

العدالة الإجرائية

تكمن العدالة -أو غيابها- أيضاً في الكيفية التي يُنتج بها المكان، ويُتفاوض حوله، وتتم إدارته. وتتعلق العدالة الإجرائية بمدى الإنصاف والشمولية في عمليات التخطيط والتصميم واتخاذ القرارات التي تشكّل البيئة العمرانية(Innes & Booher, 2004; Young, 1990) . ومن الأدوات المفيدة لفهم هذه الديناميكية ما يُعرف بـ **"مثلث الحوكمة"**، الذي يمثل التفاعلات بين ثلاث مجموعات رئيسية في المجتمع: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ وهي مجالات مجتمعية واسعة تتسم بأشكال متباينة -لكنها مترابطة- من حيث القوة والدوافع والمسؤوليات. يعمل القطاع العام من خلال السلطة واللوائح التنظيمية، ويضطلع بمهمة حماية المصلحة العامة وضمان المساءلة. أما القطاع الخاص، فيدفعه في المقام الأول السعي نحو الربح والابتكار، ويؤثر في التنمية الحضرية عبر الاستثمار والإنتاج والتبادل في السوق. وفي المقابل، يجسد المجتمع المدني العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي والمشاركة المدنية، ويشمل المنظمات المجتمعية والحركات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية التي تعبّر عن احتياجات الناس وتطلعاتهم (Healey, 2006; Ostrom, 1990) .

وتعمل هذه العلاقات من خلال مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية. فالمؤسسات الرسمية تشمل القوانين المدوّنة والسياسات والأطر الإدارية التي تحكم عمليات التخطيط وتوزيع الموارد. في حين تشمل المؤسسات غير الرسمية الأعراف الاجتماعية والتقاليد والممارسات الثقافية التي يجري من خلالها التعاون أو التنازع في الحياة اليومية. وتُعرَّف المؤسسات غير الرسمية -وفقاً لنظرية إلينور أوستروم (Ostrom, 1990)- بأنها قواعد غير مكتوبة وأعراف اجتماعية وممارسات مجتمعية توجّه السلوك وتعزز التعاون. وتشكّل هذه المؤسسات مجتمعةً "البيئة المؤسسية للحوكمة"، التي تحدد كيفية التفاوض على القرارات المكانية وتنفيذها أو الاعتراض عليها على مختلف المستويات(North, 1990) . غير أن هذه العلاقات غالباً ما تتسم بعدم التوازن. في سياقات عديدة، يهيمن إما القطاع العام أو القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تهميش المجتمع المدني وإقصاء معظم المواطنين عن المشاركة الفعالة. وتُحدث هذه الاختلالات في موازين القوى تشوهاً في الحوكمة، وتُركّز سلطة اتخاذ القرار في أيدي مؤسسات تكنوقراطية أو مؤسسات تحركها آليات السوق، كما تُقيّد المداولات الديمقراطية(Healey, 1997; Purcell, 2009) .

وقد تناول منظرو التخطيط النقدي والتواصلي مسألة اختلال موازين القوى في التخطيط بشكل موسع. فقد بحث أكاديميون، أمثال باتسي هيلي (1997)، وجون فورستر (1999)، وبنت فلايفبيرج (1998)، في كيفية تحول المعرفة والخطاب إلى أدوات للسلطة، تحدد المصالح التي يتم إبرازها وإضفاء الشرعية عليها في عمليات صنع القرار المكاني. وتدعو نظرية "التخطيط التعاوني" لهيلي إلى خلق فضاءات مؤسسية تتيح للجهات الفاعلة المتنوعة التداول على قدم المساواة؛ بينما يركز فورستر على دور المخطط كوسيط يعمل على تعزيز "العقلانية التواصلية" في ظل وجود تفاوتات هيكلية. أما نهج "التخطيط القائم على الحكمة العملية" (phronetic planning) لدى فلايفبيرج -المستند إلى أفكار فوكو- فيؤكد أن التخطيط ليس محايداً أبداً، بل هو متجذر دائماً في علاقات القوة ومنطق السيطرة. وتلتقي هذه الرؤى عند قناعة مفادها أن عمليات التخطيط

يجب أن تتصدى بفاعلية للهيمنة القائمة، وذلك من خلال إعلاء أصوات الفئات المهمشة، وإرساء الشفافية والمساءلة كركائز مؤسسية.

تقدم شانتال موف (Mouffe, 2000, 2005) رؤيةً أخرى لمسألة السلطة، حيث تتحدى المُثل العليا القائمة على "الإجماع" في التخطيط التواصلي. فبالنسبة لموف، يتسم المجال العام الديمقراطي بطبيعته بـ "الصراع التنافسي(agonistic) "؛ فهو ساحة للتنازع بين خصومٍ شرعيين، وليس مساحةً للتوصل إلى إجماعٍ تكنوقراطي. وترى موف أن اختلالات موازين القوى لا يمكن القضاء عليها من خلال الحوار فحسب، بل يجب الاعتراف بها، والتفاوض بشأنها، وإعادة صياغتها من خلال النضال الديمقراطي. وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية العادلة والتعددية تعتمد على الحفاظ على صراعٍ بنّاء بدلاً من قمعه. وقد توسع منظرو "التخطيط التنافسي- (agonistic planning) "مثل بلوجر (Pløger, 2004) وهيلير (Hillier, 2003)- في أفكار موف وطبّقوها على السياقات الحضرية، مقترحين أن يعمل المخططون كميسّرين للاختلاف، من خلال خلق مساحات مكانية ومؤسسية تتيح التعبير عن التباينات بطريقة آمنة وبنّاءة.

وعليه، تشير "العدالة الإجرائية" إلى الإنصاف في إجراءات التفاوض واتخاذ القرار. فعمليات التخطيط التي تتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة هي أكثر قدرةً على تحقيق نتائج عادلة مقارنةً بتلك التي تُقصي أصوات الجمهور. وتُعزز المشاركةُ الشرعيةَ والإنصافَ من خلال دمج أشكالٍ متنوعة من المعرفة - بما في ذلك الخبرات المحلية والتجريبية- في عملية صنع القرار (Booher & Innes, 2002; Forester, 1999; Innes & Booher, 2004) . ويجد هذا الطرح دعماً قوياً في "النظرية التواصلية"، المعروفة أيضاً بـ "الديمقراطية التداولية". وتجادل هذه النظرية -التي طوّرها الفيلسوف يورغن هابرماس (Habermas, 2015)- بأن الحوكمة الديمقراطية الفعالة تعتمد على حوارٍ مفتوح وشامل بين المواطنين والسلطات. فالتداول العقلاني، الذي يتبادل فيه المشاركون المعلومات ويبررون مطالبهم استناداً إلى العقل، يؤدي إلى اتخاذ قراراتٍ مشروعة وأكثر استنارةً(Habermas, 1996) . وبذلك، تقدم النظرية التواصلية عدة **مبررات للمشاركة العامة**:

1- الاستدلال الشامل: يمتلك كل مواطن قدرةً عقلانيةً ، قدرات ورؤى ذات صلة يمكن أن تسهم في صنع القرار العام. فمن خلال المداولة المفتوحة، يستطيع الأفراد التفكير بشكل جماعي وتبادل وجهات نظر قد يغفل عنها صنّاع السياسات(Dryzek, 2002) .

2- الشرعية من خلال الموافقة: في المجتمعات الديمقراطية الحقيقية، تستمد الشرعية من موافقة المحكومين. وتكتسب مخرجات السياسات شرعية أكبر عندما يؤمن المواطنون بأن أصواتهم قد سُمِعَت وأُخِذَت بالحسبان(Habermas, 1996) .

3- دمج المعرفة الضمنية: يمتلك المواطنون معرفة محلية وتجريبية حول حياتهم الخاصة، وهي معرفة قد يفتقر إليها الخبراء. لذا، فإن دمج هذه المعرفة يعزز من ملاءمة السياسات وجودتها (Forester, 1999)

4- إعادة توزيع القوة: توفر المشاركة منصةً للفئات المهمشة كي تُسمَع آراؤهم، وتُؤخذ احتياجاتهم وتطلعاتهم في الحسبان. وتُعد المشاركة المؤسسية شكلاً من أشكال "المساحات المدعو إليها (invited spaces) " لممارسة المواطنة، مما يساعد في مواجهة أوجه عدم المساواة الهيكلية(Miraftab, 2004) .كما تشير ميرافتاب أيضاً إلى "مساحات المواطنة المبتكرة(invented spaces of citizenship) "، حيث يمارس المواطنون مواطنتهم من خلال ممارسات مكانية تتحدى الوضع القائم.

5- التعلم الاجتماعي: تعزز المداولة المسؤولية المدنية وتقوي الثقافة الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في التفكير الجماعي(Innes & Booher, 2018) .

6- التعامل مع الصراع: استناداً إلى إسهامات موف (Mouffe) وآخرين، لا ينبغي للمشاركة الديمقراطية أن تكتفي بتيسير الحوار فحسب، بل يجب أن توفر أيضاً مساحات مشروعة للاختلاف، والتنافس، والمعارضة. ومن منظور "الصراع التنافسي(agonistic perspective) "، يُعد الصراع جزءاً متأصلاً في المجتمعات التعددية، ويمكن أن يصبح قوةً بناءةً إذا ما جرى توجيهه عبر المؤسسات الديمقراطية(Hillier, 2003; Mouffe, 2005) .وبناءً عليه، ينبغي لعمليات التخطيط ألا تهدف إلى القضاء على الصراع من خلال التوصل إلى إجماع، بل إلى تحويل العداء (antagonism) إلى "صراع تنافسي (agonism) " يتسم بالاحترام؛ حيث يمكن للمصالح المتعارضة أن تواجه بعضها البعض دون اللجوء إلى الإقصاء أو العنف. لا تدعو التخطيط التواصلي (Communicative planning) إلى الديمقراطية المباشرة أو إلى رفض المعرفة المتخصصة؛ بل تسعى إلى تحقيق توليفة قائمة على الحوار، حيث تتكامل الخبرة التقنية مع النقاش العام لإنتاج مخرجات تتسم بالشرعية والشمولية.

وبناءً عليه، تتجاوز العدالة الإجرائية مجرد المشاركة لتشمل الشفافية، والمساءلة، والاستجابة. وهي تقتضي أن تُتخذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي، والإسكان، والبنية التحتية، والتحول الحضري بطرق تحترم تعدد الأصوات، وتُقر بالترابط الوثيق بين المجتمع والبيئة. غير أن الانهيار البيئي فرض على البشرية تحديات جديدة تعيد تشكيل مشهد الحوكمة والعدالة بشكل جذري. فمن ناحية، تكشف أزمة المناخ المتسارعة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، عن عجز النظم السياسية والاقتصادية الراهنة عن العمل ضمن الحدود الآمنة لكوكب الأرض(Rockström et al., 2009; Steffen et al., 2015) . وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة جديدة من "التحديث البيئي" وأجندات "النمو الأخضر"، التي غالباً ما تعزز الحوكمة التكنوقراطية ونفوذ الشركات تحت ستار الاستدامة.

ومن ناحية أخرى، حفزت هذه الأزمات حركات تنادي بـ "الديمقراطية البيئية" و"العدالة الكوكبية"؛ وهي حركات تدعو إلى إعادة التفكير في علاقات القوة لتتجاوز النطاق البشري، مع الاعتراف بفاعلية الكائنات غير البشرية، والمسؤولية تجاه الأجيال القادمة، وضرورة وجود تمثيل مؤسسي للكوكب ذاته (Dryzek & Pickering, 2018; Latour, 2017) . وفي ظل هذا النموذج الناشئ، يتعين على التخطيط التعامل مع التوتر القائم بين ضرورة اتخاذ إجراءات بيئية عاجلة وبين الحفاظ على الشرعية الديمقراطية، مع ضمان ألا تؤدي التحولات نحو الاستدامة إلى إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة. وتتمثل المهمة في بناء نظم للحوكمة تتسم بالمسؤولية البيئية والعدالة الاجتماعية في آنٍ واحد، بحيث يتعزز بقاء الكوكب وكرامة الإنسان كل منهما بالآخر، بدلاً من أن يقوض أحدهما الآخر. وتتجه الرؤى المعاصرة للحوكمة بشكل متزايد نحو اعتبار كوكب الأرض والأجيال القادمة أطرافاً معنية (أصحاب مصلحة). على الرغم من أنها لا تستطيع التحدث بشكل مباشر، إلا أنه يجب تمثيل مصالحها في هياكل الحوكمة، وذلك من خلال المناصرة، والتنظيم، والمسؤولية الأخلاقية (Jonas et al., 2011).

عدالة الاعتراف

تركز "عدالة الاعتراف (Recognition Justice) "على الإقرار بالهويات الفردية والجماعية، والخبرات، والمسارات الحياتية، والتعبيرات الثقافية، والتحقق من صحتها واحترامها. وهي تتناول قضايا التهميش والتمييز والتمثيل المغلوط -سواء التاريخي منها أو المستمر- التي تتعرض لها مجموعات محددة داخل المجتمع(Fraser, 2000; Honneth, 2015; Pada, 2017; Taylor, 1992) . فبينما تُعنى "العدالة التوزيعية" بتخصيص الموارد، وتُعنى "العدالة الإجرائية" بنزاهة عمليات اتخاذ القرار، تركز "عدالة الاعتراف" على الأبعاد الرمزية والثقافية للعدالة؛ إذ تؤكد أن تحقيق علاقات اجتماعية منصفة لا يمكن أن يتم دون الإقرار بالاختلاف والكرامة والشعور بالانتماء. وفي جوهرها، تتجاوز عدالة الاعتراف مسألة التوزيع

المادي للموارد، لتسائل الكيفية التي يتم بها الحط من قدر مجموعات معينة أو جعلها غير مرئية بفعل المعايير الثقافية السائدة. وتستند هذه العدالة بشكل كبير إلى نظريات "التقاطعية" (Intersectionality)، التي تدرك كيف تتداخل محاور الهوية المتعددة -كالعرق، والجندر، والطبقة، والجنسانية، والقدرة الجسدية/العقلية، وغيرها- لتشكيل تجارب الأفراد فيما يتعلق بالامتيازات أو الاضطهاد (Crenshaw, 1991).

الأبعاد الرئيسية لعدالة الاعتراف

والمطالب التي يُعترف بها كإسهامات مشروعة في الحياة الحضرية.

(1) الاعتراف بالهوية: الإقرار بهويات الأفراد والمجتمعات والتحقق من صحتها، لا سيما تلك التي تعرضت تاريخياً للقمع أو الإقصاء على أساس العرق، أو الإثنية، أو النوع الاجتماعي، أو التوجه الجنسي، أو الدين، أو الإعاقة، أو غيرها من الخصائص (تايلور، 1992).

(2) الاعتراف الثقافي: تقدير التعبيرات والتقاليد والممارسات الثقافية المتنوعة، وضمان عدم طمس تراث الأقليات أو الشعوب الأصلية أو إخضاعه للثقافات المهيمنة (يونغ، 1990).

(3) الاعتراف التاريخي: مواجهة الآثار المستمرة للمظالم الماضية -مثل الاستعمار، أو العبودية، أو التهجير القسري، أو الفصل العنصري- ومعالجتها، وهي آثار ما تزال قائمة من خلال التفاوتات المكانية (مينيولو، 2011).

(4) التمثيل: ضمان إشراك جميع الفئات الاجتماعية -وخاصة تلك التي عانت من التهميش تاريخياً- بشكل مشروع في عمليات صنع القرار السياسي والاجتماعي والمؤسسي. يتعلق هذا البعد من العدالة بتحديد من يُعترف به كمشارك كامل في النقاش العام، ومن هي الأطراف التي تُسهم احتياجاتها ووجهات نظرها في تشكيل النتائج الجماعية. ووفقاً لمصطلحات نانسي فريزر (فريزر، 1999، 2000)، يشير هذا البعد إلى تحقيق "تكافؤ المشاركة" في المجال السياسي من خلال تصحيح مظالم سوء التمثيل، أو الإقصاء، أو غياب الصوت السياسي.

(5) الاحترام والكرامة: الحفاظ على احترام الأفراد والمجتمعات بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي. فالكرامة ليست مجرد فضيلة أخلاقية أو نفسية، بل هي حالة اجتماعية تدعمها ترتيبات مؤسسية تؤكد على عد الأفراد نظراء في الحياة العامة. وفي سياق طرح فريزر (فريزر، 2000)، يُعد الاعتراف بالكرامة جزءاً لا يتجزأ من "تكافؤ المشاركة"، أي قدرة جميع أفراد المجتمع على التفاعل كأنداد متساوين. وعلى العكس من ذلك، فإن "عدم الاعتراف" - الذي يتجلى في صورٍ مثل عدم الاحترام أو التبعية الاجتماعية - يمثل شكلاً من أشكال الظلم الذي يعيق المشاركة المتكافئة في الحياة الجماعية.

تُعد "عدالة الاعتراف" - وفقاً للطرح الذي قدمته نانسي فريزر - جزءاً من تصورها ثلاثي الأبعاد للعدالة، والذي يشمل: إعادة التوزيع (على الصعيد الاقتصادي)، والاعتراف (على الصعيد الثقافي)، والتمثيل (على الصعيد السياسي). وترى فريزر أن الغاية القصوى للعدالة هي "التكافؤ في المشاركة"، وهي حالة تتيح لجميع الأفراد التفاعل كأنداد في الحياة الاجتماعية (فريزر، 2010). ومن هذا المنظور، لا تقتصر العدالة المكانية على إعادة التوزيع المادي والإنصاف الإجرائي فحسب، بل تتطلب أيضاً الاعتراف بتعدد طرق السكن في المكان وإنتاجه. لذا، ينبغي الاعتراف بالممارسات المكانية للفئات المهمشة - سواء كانوا من القاطنين في مستوطنات غير رسمية، أو المهاجرين، أو المجتمعات الأصلية. كما تتقاطع عدالة الاعتراف مع "النظرية التواصلية"؛ إذ يعتمد الحوار الحقيقي على إدراج أنظمة معرفية وتجارب متنوعة. فالفشل في الاعتراف بالاختلاف يؤدي إلى إفقار المداولات، ويكرّس هيمنة الأطراف الأكثر قوة. ومن ثم، فإن الاعتراف ليس مجرد إجراء رمزي، بل هو شرط مسبق لقيام ديمقراطية فعالة وحوكمة عادلة.

ترابط الأبعاد الثلاثة

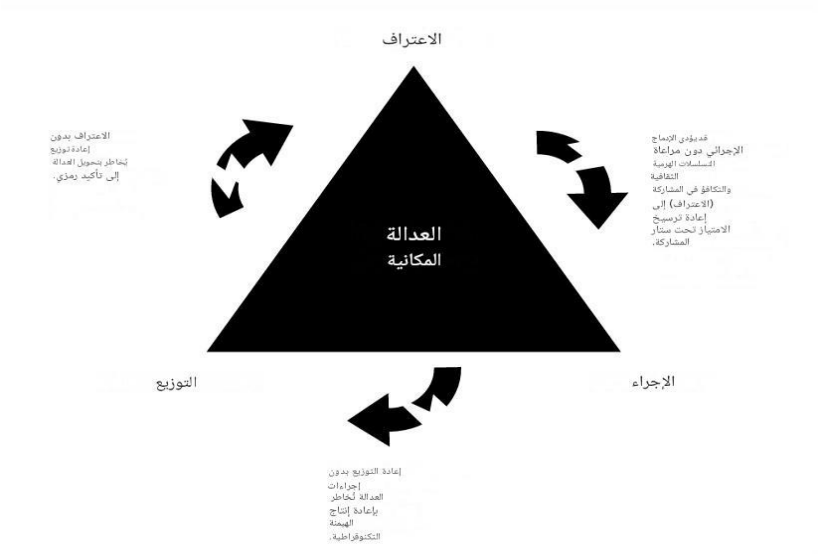
تعدّ عدالة التوزيع، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف أبعاداً مترابطة تعزز بعضها بعضاً. فلا يمكن تحقيق الإنصاف في التوزيع دون إجراءات عادلة واعتراف بالاختلافات؛ كما تفقد العدالة الإجرائية معناها إذا ظلت أوجه اللامساواة الهيكلية قائمة؛ أما الاعتراف -على الرغم من أهميته البالغة- فيجب أن يقترن بتغييرات مادية ومؤسسية لتجنب الاكتفاء بإجراءات رمزية شكلية(Fraser, 2010; Soja, 2010) . وبناءً على ذلك، **تعمل "العدالة المكانية" كإطار تشخيصي وتوجيهي في آنٍ واحد**؛ فهي تتيح للباحثين والممارسين، من الناحية التحليلية، الكشف عن كيفية إعادة إنتاج اللامساواة من خلال التشكيلات المكانية. ومن الناحية المعيارية، تقدم مبادئ لتغيير هذه التشكيلات عبر الحوكمة الديمقراطية، والتوزيع المنصف، والاعتراف الشامل. وفي "مركز المدينة العادلة "(جامعة دلفت للتكنولوجياTU Delft -)، لا تُفهم العدالة المكانية كمثُلٍ مجردة، بل كإطار تقييمي قابل للتطبيق العملي. فهي توجه المخططين والمصممين وصنّاع السياسات في تشخيص مظاهر الظلم، وتصميم تدخلات تجعل المدن أكثر ملاءمة للعيش وأكثر استدامة من الناحية الاجتماعية. وينطوي ذلك على إدراك **أن المكان يمثل في آنٍ واحد وسيلةً لعلاقات القوة ونتيجةً له**ا (Massey, 2005)، ومن ثمّ، فإن تحقيق العدالة يتطلب إنتاجها مكانياً.

العدالة المكانية في الممارسة العملية

ينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز العدالة المكانية أن تتعامل مع أوجه اللامساواة على المستويين العالمي والمحلي على حد سواء. ففي حين تواجه المدن في "الجنوب العالمي" صعوبات في توفير ظروف معيشية ملائمة لقطاعات واسعة من سكانها، تشهد المدن في "الشمال العالمي" تزايداً في اللامساواة، وعمليات "الارتقاء العمراني" (gentrification)، والتركز المكاني للفرص (UN-Habitat, 2020). وتؤدي عمليات الارتقاء العمراني الهيكلية -كما يظهر في مدن مثل لندن ونيويورك وأمستردام- إلى تحديات اجتماعية جسيمة، تشمل ارتفاع تكاليف السكن، وزيادة مسافات التنقل اليومي، والوقوع في براثن "فقر الطاقة"، فضلاً عن التفكك الاجتماعي (Can et al., 2024; Lees et al., 2008).

ترتبط العدالة المكانية ارتباطاً وثيقاً أيضاً بـ "نهج القدرات" الذي طوّره أمارتيا سن (Sen, 1985, 2004a, 2004b)، والذي تُعرَّف العدالة من منظور الحريات الجوهرية للأفراد؛ أي الفرص الحقيقية المتاحة لهم لتحقيق حياة يجدون مبرراً لتقديرها. ولا تقتصر "القدرات (capabilities) "على مجرد الوصول إلى الموارد أو الخدمات، بل تشمل الإمكانات الفعلية التي يمتلكها الأفراد لتحويل تلك الموارد إلى ممارسات حياتية ذات مغزى، مثل التمتع بالتعليم، والصحة، وحرية التنقل، والأمان. ومن هذا المنطلق، تؤدي الترتيبات المكانية دوراً حاسماً في تعزيز القدرات أو تقييدها؛ إذ إن الوصول إلى التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، والمساحات العامة، وجودة البيئة، يعتمد في جوهره على الجغرافيا والبنية التحتية. وبناءً عليه، فإن التفاوت في الوصول المكاني يترجم إلى تفاوت في القدرات، مما يشكّل فرص الأفراد في الحياة وقدرتهم على تقرير مصيرهم (نوسباوم، 2000؛ سِن، 2004ب).

ولهذا السبب، أصبح قياس العدالة المكانية -عبر مؤشرات قابلة للقياس وتقييمات تشاركية- هدفاً محورياً للبحوث الجارية في جامعة "تي يو دلفت(TU Delft) " . تُعد العدالة المكانية أيضاً ركيزة أساسية للاستدامة، التي تتطلب دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لضمان قدرة الأجيال القادمة على عيش حياة صحية ومُرضية. فالمدينة المستدامة هي بالضرورة مدينة عادلة؛ لأن الاستدامة في غياب العدالة لا تؤدي إلا إلى تكريس الامتيازات والإقصاء (أجيمان وآخرون، 2003).



الشكل 2: الترابط بين الأبعاد الثلاثة للعدالة المكانية. يوضح هذا الرسم البياني الترابط المتبادل بين العدالة التوزيعية والإجرائية والاعترافية ضمن الإطار الأوسع للعدالة المكانية. ويُبرز كيف أن كل بُعد، عند السعي إليه بمعزل عن غيره، يُخاطر بتقويض الأبعاد الأخرى

وأخيراً، تشكل العدالة المكانية شرطاً جوهرياً للحياة الديمقراطية. فالديمقراطية لا تعتمد فقط على المؤسسات الرسمية أو الآليات الانتخابية، بل ترتكز أيضاً على الظروف المادية والمكانية التي تجعل المشاركة ممكنة. إن الوصول إلى المساحات العامة، والبنى التحتية، والموارد الجماعية هو ما يحدد من يمكنه الحضور، والمداولة، والعمل كفاعل سياسي (أرندت، 1998؛ يونغ، 1990). وبهذا المعنى، لا يمكن فصل التنظيم المكاني للمجتمع عن ممارسة المواطنة؛ فعندما يكون الوصول إلى الفضاء الحضري غير متكافئ أو قائماً على الإقصاء، تصبح المشاركة الديمقراطية ذاتها خاضعة لتراتبية طبقية. لذا، فإن تحقيق العدالة المكانية يتجاوز مجرد العدالة في التوزيع؛ يتطلب الأمر ترتيبات مؤسسية وممارسات حوكمة تحافظ على التكافؤ ، المشاركة(Fraser, 2000) ، والاعتراف بالممارسات المكانية المتنوعة كأشكال مشروعة للمشاركة المدنية (Miraftab, 2009) .

إن الديمقراطية في غياب العدالة قد تنحدر لتصبح مجرد إجراءات شكلية خالية من المضمون، تقتصر على أولئك الذين يتمتعون بالفعل بالقوة بفضل موقعهم الجغرافي أو امتيازاتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن العدالة المكانية في غياب الديمقراطية قد تؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط حكم قائمة على الوصاية، بدلاً من تحقيق تحولٍ تحرري. وعليه، فإن المدينة الديمقراطية بحق هي تلك التي تتعزز فيها الترتيبات المكانية، والهياكل المؤسسية، والقدرات المدنية بشكل متبادل، لضمان قدرة جميع السكان على المشاركة في تشكيل المساحات التي يعيشون فيها. كما توفر هذه المدينة الشروط الأساسية **للاستدامة**؛ وهي استدامة لا تُفهم فقط ككفاءة بيئية أو مرونة اقتصادية، بل كقدرة مستمرة للمجتمعات على إعادة إنتاج الحياة في ظل ظروفٍ تقوم على العدالة والكرامة والتوازن البيئي(Agyeman et al., 2003; Davoudi et al., 2012) . ومن هذا المنظور، تُعد العدالة المكانية والديمقراطية والاستدامة عناصر مترابطة ومتكاملة؛ إذ يعتمد كلٌّ منها على الآخر لتحقيق التطلعات الجماعية نحو مستقبلٍ حضريٍّ عادلٍ وشاملٍ وقابلٍ للاستمرار.

يتطلب هذا رؤيةً لتحولٍ جذريٍّ في كيفية تخطيط المدن وإدارتها والعيش فيها؛ تحولٍ يتجاوز الإدارة التكنوقراطية نحو إعادة تصورٍ جماعيٍّ للحياة الحضرية كونها مشروعاً أخلاقياً وسياسياً مشتركاً. ويستلزم هذا التحول مواجهة أنظمة الامتياز الراسخة، وإعادة الاعتبار للمعارف المهمشة، وتصميم مؤسسات قادرة على تعزيز التضامن رغم الاختلافات. كما يتضمن استعادة "الحق في المدينة"؛ ليس فقط كمطالبةٍ بالوصول

إلى الموارد الحضرية، بل كحقٍّ في المشاركة في الصياغة المستمرة للمساحة الحضرية ذاتها وإعادة تشكيلها. وبهذا المعنى، تصبح العدالة المكانية أداةً للتشخيص وأفقاً للتحول في آنٍ واحد؛ فهي تكشف عن أوجه اللامساواة الهيكلية المتجذرة في المكان، وتوفر في الوقت ذاته إطاراً للعمل الديمقراطي والمسؤولية الجماعية. وعليه، لا يمكن للمدينة العادلة والمستدامة أن تنشأ من خلال التصميم أو السياسات فحسب؛ بل يجب أن تُصاغ بشكل تشاركي عبر ممارسات يومية قائمة على الرعاية والمقاومة والخيال، وهي ممارسات تعيد **الربط بين الأبعاد المكانية والاجتماعية والبيئية في سعيٍ نحو مستقبل حضري مشترك**.